

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٧٧**

الإثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كوردوبا صوريا	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ياو شاوجن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

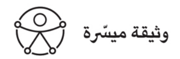
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/912)

1833304 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/912)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيريميا مامابولو، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد مامابولو إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من جوهانسبرغ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود توجيه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/912 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد مامابولو.

السيد مامابولو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أطلع مجلس الأمن مرة أخرى على الحالة في دارفور وعلى عمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا سيما إعادة تشكيل البعثة وعملية التخفيض التدريجي لقوامها. ترد معلومات مفصلة عن تلك المسائل في تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/912) الذي صدر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر والذي يغطي الفترة من ١١ حزيران/يونيه إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

باتخاذ القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) في ١٣ تموز/يوليه، شرعنا بجدية في إعادة تشكيل البعثة والتخفيض التدريجي لقوامها. ووفقا للتقرير الخاص المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2017/530)، نحن الآن بصدد عملية نقل مقر البعثة من الفاشر إلى زالنجي والممثل الخاص المشترك إلى الخرطوم. تعمل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في السودان، على وضع الصيغة النهائية لمفهوم مهام الاتصال على مستوى الولايات، الأمر الذي من شأنه تيسير التعاون طوال فترة المرحلة الانتقالية للبعثة وخروجها النهائي.

والبعثة تعمل حاليا على تخفيض قوام العنصر العسكري ٣ ٢٦٥ فردا بحلول كانون الأول/ديسمبر و ١ ٤٢٠ فرد آخرين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه لعام ٢٠١٩. وعنصر الشرطة سيحتفظ بقوامه الذي يبلغ ٢ ٥٠٠ فرد. وسيواصل العنصر العسكري وجوده في مناطق المسؤولية التي أعيد تحديدها في منطقة جبل مرة الكبرى مع التركيز على المهام التقليدية لحفظ السلام والحفاظ على المرونة اللازمة للاستجابة في باقي أنحاء دارفور عندما تقتضي الحالة ذلك. وبالتزامن مع تخفيض العنصر العسكري، يجري حاليا الانتهاء من إجراءات إلغاء ١ ١٨٤ من وظائف الموظفين المدنيين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويشمل هذا ١٨٩ وظيفة دولية و ٩٣٥ وظيفة وطنية و ٦٠ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة. وإذا وافقت هيئات الميزانية، سيجري الإلغاء المقترح على ثلاث مراحل، بإلغاء ٣٨٥ وظيفة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر و ٨٩ بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩ و ٧١٠ بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتمشيا مع خفض عدد القوات والموظفين، اقترح إغلاق خمسة أفرقة في تشرين الأول/أكتوبر – ثلاثة في تشرين الثاني/نوفمبر واثنان في

كانون الأول/ديسمبر – وثلاثة مقار قطاعية – في نيالا والجنينة والضعين – بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ونواصل رصد الآثار المترتبة على الأمن وحماية المدنيين في المناطق التي انسحبت منها البعثة. وحتى الآن، لم نشهد أي تأثير سلبي.

وعلى النحو الذي يقتضيه النهج ذي الشقين الذي تتبعه البعثة في عملياتها، قامت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بإشراك حكومة السودان في وضع الصيغة النهائية لمفهوم الانتقال بالنسبة للمناطق خارج منطقة جبل مرة الكبرى. يستند هذا إلى تعاون كلي لمنظومة الأمم المتحدة من خلال الاشتراك في التحليل والتخطيط والتنفيذ بهدف تحقيق الاستقرار من أجل تجنب الانتكاس مرة أخرى إلى النزاع. وكما يذكر أعضاء المجلس، على النحو المبين في التقرير الخاص المشترك للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن ذلك المفهوم يتوخى إنشاء مكاتب اتصال في الولايات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في عواصم شمال دارفور وجنوب دارفور وشرق دارفور وغرب دارفور.

وبناء على ذلك، اتفقت البعثة المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري على عناصر مفهوم مهام الاتصال في الولايات يتوخى التنفيذ المشترك للبرامج من أجل الاستفادة من الجهود التي بذلتها العملية المختلطة على مر السنين. ويوفر مفهوم مهام الاتصال في الولايات تفاهماً مشتركاً بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن الطريق إلى الأمام خلال فترة السنتين الانتقالية.

وسوف ينظر اجتماعنا اليوم أيضا في معايير خروج واقعية وقابلة للتحقيق، وفقا لأولويات العلمية المختلطة المعاد تحديدها، من أجل حماية المدنيين؛والرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان وتيسير المساعدات الإنسانية؛والتوسط في النزاعات القبلية وغيرها من النزاعات المحلية؛وكذلك التدابير المتخذة لمعالجة الأسباب الجذرية والوساطة بين حكومة السودان والحركات غير الموقعة.

وقد لاحظ أعضاء المجلس أن تفاصيل هذه المعايير المحددة جيدا والتقدم المحرز صوب تحقيق الأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة، ترد في تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. من الجدير بالذكر أن المجموعة الجديدة من المؤشرات الخاصة لهذه المعايير المقترحة تعكس التغيرات الإيجابية في الحالة الأمنية في دارفور بشكل خاص والسودان بوجه عام. وهذه المؤشرات ليست واقعية وقابلة للقياس من حيث الوقت فحسب، ولكنها تركز أيضا على حكومة السودان، حيث إن الحكومة مسؤولة في نهاية المطاف عن توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها في دارفور.

ويسرني أن أفيد، على نحو ما ورد في تقارير الأمين العام في الأشهر الأخيرة، أن الحالة الراهنة في دارفور لا تزال هادئة نسبيا وسلمية، باستثناء جيوب صغيرة في منطقة جبل مرة حيث النزاع المسلح بين الحكومة وقوات المتمردين لا يزال مستمرا. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم الإبلاغ عن مستوى متدنٍ من الاشتباكات القبلية. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذا التقدم، فقد سجلت العملية المختلطة زيادة في التوترات بين الرعاة والمزارعين – معظمهم من المشردين داخليا والعائدين – على الأراضي والموارد.

كما يمكن للمجلس أن يحيط علما بأنه، جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد قد أعلن أيضا للمرة الأولى وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ثلاثة أشهر من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر من أجل إتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المناطق المتضررة من الانهيارات الأرضية في جبل مرة. ومع ذلك، تفيد التقارير أن القوات المسلحة السودانية قد هاجمت يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر، مواقع حركة تحرير السودان/عبد الواحد سابون الفاغ

وكويلا وعمرة، وجميعها تقع في المنطقة الواقعة شمال شرق موقع فريق الكص في جنوب دارفور. وتفيد التقارير أيضا مقتل أربعة من أفراد حركة تحرير السودان/عبد الواحد.

وبين ١٢ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اندلع نزاع داخلي بين فصائل جيش حركة تحرير السودان/عبد الواحد في قريتين تقعان على مسافة كيلومترين شرقي وشمال شرق قاعدة قولو للعمليات المؤقتة، يتعلق باختلافات بشأن المشاركة في التوقيع على اتفاق سلام مع حكومة السودان. وأسفر الاقتتال الداخلي عن مصرع ثمانية أفراد، والحالة في كل من القريتين ما زالت متوترة. أود أن أسجل في المحضر أنه خلال الفترة الأخيرة كارثة الانهيال الوحلي في منطقة تاغويلي في جبل مرة تعاونت العملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية، وتعاون معهما حكومة السودان وعناصر حركة تحرير السودان/عبد الواحد في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

لا بد لي أن أذكر أنه على الرغم من تحسن الحالة الأمنية هناك قلق مستمر في أوساط المشردين داخليا بشأن الهجمات المنهجية والاعتداءات وتدمير المزارع والمضايقة ومسائل الاستيلاء على الأراضي وسرقة الماشية. وخلال هذه الفترة، تم الإبلاغ عن ستة اشتباكات قبلية بسبب الأراضي وسرقة الماشية، مما أسفر عن مقتل ١٨ شخصا. وتواصل العملية المختلطة التركيز على الإنذار المبكر والتدابير الوقائية، وبناء القدرات، والجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتعاون مع السلطات الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وقادة المجتمعات المحلية والمؤسسات ذات الصلة.

ويستمر الشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس، على الرغم من محدودية الموارد. وكانت هناك تحديات في إمكانية الوصول إلى بعض المناطق في جبل مرة في جنوب دارفور ووسطها بسبب استمرار الاشتباكات المسلحة والأمطار، التي تسببت في جعل بعض الطرق غير سالكة، مما أسفر عن تشريد المدنيين وتدمير المنازل والأصول في غرب دارفور وجنوبها ووسطها. وترد تفاصيل أعداد الأشخاص الضعفاء الذين تلقوا المساعدة، والذين شردوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والذين تم التحقق من هويتهم وتسجيلهم، في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2018/530).

ستظل شواغل حقوق الإنسان معلما هاما يجب على حكومة السودان، والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي أن يعالجوها بجدية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث انخفاض في عدد الحالات الجديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، حيث وثقت العملية المختلطة ١٣٤ حالة جديدة تنطوي على ٣٠٤ ضحايا، مقارنة مع ١٦٩ حالة تنطوي على ٥٠٨ ضحايا خلال الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٠ حزيران/يونيه. وكانت هذه الانتهاكات إلى حد كبير أنشطة إجرامية واعتداءات وعمليات قتل واختطاف وعنف الجنسي وعنف قائم على نوع الجنس، مما يخلق بيئة عدائية داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وحولها. ينبغي أن ينصب تركيزنا على بناء قدرة حكومة السودان على التعامل بشكل مباشر مع هذه التحديات والاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين والمشردين داخليا، وتوفير الأمن ومعالجة انعدام الثقة في الإبلاغ عن القضايا إلى السلطات وعدم كفاية سلطات إنفاذ القانون، وكذلك عدم القدرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتواصل العملية المختلطة العمل مع حكومة السودان في بناء قدرات أعضاء سلسلة العدالة الجنائية لضمان فعالية أدائهم لواجباتهم. أود أن أبلغ المجلس بأن الاستعدادات جارية لبدء مناقشة بناءة مع حكومة السودان بشأن ضرورة إنشاء مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان في السودان، على النحو الذي يدعو إليه القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) .

ويستمر تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإن كان بوتيرة بطيئة بسبب تقويضها بفعل القيود المتصلة بالموارد والقدرات. عقد مشروع الحوار والتشاور الداخلي في دارفور اجتماع مجلس بالخرطوم، في ١٣ آب/أغسطس، تقرر فيه تمديد المشروع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ولاحظ الاجتماع أن تمويل العملية المختلطة وعملية إعادة تشكيلها الجارية هما تحديان رئيسيان لهذه العملية.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، اجتمعت في الخرطوم مع أعضاء لجنتي متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وناقشت سبل المضي قدما نحو التنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة. ووافق أعضاء اللجنتين على أن هناك حاجة إلى استكشاف فرص أخرى للتمويل وسبل لمشاركة المزيد من الجهات المانحة. وكان ذلك الاجتماع متابعة لتوصيات الاجتماع ١٣ للجنة متابعة التنفيذ، الذي عقد في ١١ تموز/يوليه في الدوحة.

وبصفتي كبير الوسطاء المشترك، واصلت العمل مع حكومة السودان والحركتين غير الموقعتين، جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي وفصيل جبريل إبراهيم لحركة العدل والمساواة، دعما لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بغية تضييق شقة خلافاتهما لكي تتمكن الحركتان من الموافقة والتوقيع على إطار للمفاوضات المبدئية من شأنه أن ييسر التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات السياسية استنادا إلى خريطة الطريق التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى. ولا يزال التواصل مستمرا مع الحركات غير الموقعة على اتفاق الدوحة. ولا أزال أناشد الحركات والحكومة المشاركة بجدية في استكمال المفاوضات. وسأواصل، بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى وحكومة قطر، ممارسة الضغط، الذي آمل أن يؤدي إلى النجاح في تنفيذ خارطة الطريق. لقد تلقينا دعما كبيرا من الحكومة الألمانية، ومؤسسة برغهوف والحكومتين الأمريكية والبريطانية.

ومؤخرا قدمت إحاطة إعلامية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ أيلول/سبتمبر، وأعلنت أن الجهود المبذولة لإشراك قائد جيش تحرير السودان، فصيل عبد الواحد محمد نور، في عملية السلام قد أخفقت حتى الآن. وأحث المجلس على النظر في اتخاذ إجراءات صارمة ضد قائد جيش تحرير السودان نظرا لأنه، بكل المقاييس، يفضل العدوان والكفاح المسلح على وقف أعمال القتال والعملية السياسية. ومن المستبعد إلى حد كبير أن يغير ذلك الموقف في أي وقت قريب. وقد يود مجلس الأمن أن ينظر في الإجراءات التي يتعين اتخاذها ضد قائد جيش تحرير السودان.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص المشترك مامابولو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ويسرنا أن نشير إلى أن الحالة الأمنية في دارفور مستمرة في التحسن. ومع استمرار انخفاض حدة النزاع القبلي وتناقص الأنشطة الإجرامية، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة، فضلا عن العمل المنسق للسلطات الولائية والزعماء المحليين والعناصر الأمنية. وذلك شهادة على ما قرره مجلس الأمن لتحديد شروط خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من السودان، استنادا إلى مفهوم فترة الانتقال الوارد في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام عن العملية المختلطة (S/2018/530). ولم تعد الحالة في دارفور بعد الآن توصف بأنها نزاع مسلح بين القوات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول. فالمشكلة تتمثل حاليا في الافتقار إلى التنمية، ويؤدي إلى تفاقها أزمة إنسانية طال أمدها وانتهاكات حقوق الإنسان.

إن حكومة السودان تبذل جهودا كبيرة للتوصل إلى حلول دائمة بغية التخفيف من معاناة سكان دارفور. وهي تعمل على ملء الفراغ التي يمكن أن ينجم عن إغلاق مواقع أفرقة العملية المختلطة، عن طريق إنشاء مؤسسات للترتيب لإنفاذ القانون وسيادة القانون. فقد أسهمت حملة جمع الأسلحة، على سبيل المثال، بقدر كبير في التخفيف من حدة العنف القبلي. بيد أن من الواضح أن جهود الحكومة أعيقت بفعل الافتقار إلى القدرات والموارد. وتحتاج الحكومة إلى مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي. وتلك المساعدة لا تقدم حتى الآن.

وفي ذلك السياق نشيد بقرار نائبة الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن عقد اجتماع رفيع المستوى، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة، بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في دارفور. ونجح الاجتماع في التأكيد على الحاجة الماسة إلى تمويل المرحلة الانتقالية في دارفور ودعم نهج يشمل النظام ككل. ونحن على ثقة بأن المؤتمر المقترح لإعلان التبرعات، الذي يتيح للجهات المانحة الفرصة للالتزام بتقديم الدعم المالي، سيعقد قريبا.

ويكتسي ذلك المؤتمر أهمية خاصة. ولا يمكن تأكيد المكاسب المثيرة للإعجاب التي تحققت في دارفور إلا باستمرار تقديم التمويل للجهود الإنمائية للحكومة، فضلا عن وضع ترتيبات التمويل الملائمة لتمكين وتعزيز أعمال وكالات الأمم المتحدة وبرامج أفرقتها القطرية. لقد استثمر المجتمع الدولي الكثير للغاية في دارفور، ولا يمكنه أن يخاطر بالإخفاق بسبب الافتقار إلى الموارد. فلا يزال الاستثمار في جهود الإنعاش وبناء السلام في دارفور ضروريا لتفادي إمكانية العودة إلى النزاع، ويظل ذلك احتمالا ما دام التقدم الكبير المحرز في الحالة الأمنية لم يرافقه إحراز تقدم في العملية السياسية.

ولا تبدي الجماعات المتمردة في دارفور أي اهتمام عملي بضمان تحقيق السلام في دارفور. فهي تحصل على فوائد هائلة من الأنشطة الإجرامية في الدول المجاورة وليس لديها أي حافز حقيقي للسعي لتحقيق السلام. ونرى أن الوقت حان لإحداث تحول في نموذج النهج المتبع في عملية السلام السياسية في السودان وممارسة ضغط حقيقي على تلك الجماعات. فينبغي ألا يسمح لها بالاستفادة من أنشطتها غير المشروعة في الدول المجاورة، مستخدمة ذريعة عملية السلام في دارفور. وإذا ما استمرت الجماعات في رفضها المشاركة المجدية في علمية السلال، فإن على المجلس أن يعاملها بوصفها جماعات للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وليس كمتمردين في دارفور.

وفي ذلك السياق، نشيد بمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على قراره النظر بجدية في اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الجهات التي لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في دارفور. ونحث الجماعات المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام قبل انقضاء الموعد النهائي المحدد. ويحدونا خالص الأمل في أن يتخذ مجلس السلم والأمن على الفور تدابير صارمة ضد الجماعات التي لا تستجيب لندائه من أجل السلام.

إن الأنشطة التي يضطلع بها عبد الواحد والجماعات التابعة له في جبل مرة توقع بالفعل خسائر على المدنيين. لقد دعا مجلس السلم والأمن عبد الواحد إلى التوقف والكف عن المشاركة في الاشتباكات المميتة، التي لا تزال تسبب وفيات وتشريدا لا داعي لهما للمدنيين. وطلب إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يحذوا حذوه. واعترف عبد الواحد علنا أنه ليس لدية أي اهتمام بأية عملية سلام. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لعدم اتخاذ مجلس الأمن إجراء ضد ذلك السلوك العدواني بشكل صريح. وينبغي أن يواجه السيد عبد الواحد عواقب الدور الضار والمدمر الذي يضطلع به. إننا نتطلع إلى تلقي بيان فريق الخبراء المعني بالسودان وبيان بشأن الخيارات الممكنة في ذلك الصدد.

ولا يساورنا أدنى شك في أن التحسن العام في الحالة في دارفور، الذي أدى إلى خفض تدريجي كبير في قوام العملية

المختلطة ووضع خطط لخروجها النهائي في عام ٢٠٢٠، يتيح أيضا إجراء تغييرات رئيسية في نظام الجزاءات المفروضة على السودان. لقد وافق مجلس الأمن بالفعل على استعراض نظام الجزاءات في ضوء التطورات الإيجابية التي حدثت. ونأمل أن يتخذ المجلس إجراء في ذلك الاتجاه عاجلا وليس آجلا، ونحن على استعداد للمشاركة البناءة في ذلك، وهو ما نعتقد أنه يكتسي أهمية خاصة على السواء بسبب التحسن الملموس على أرض الواقع وبسبب الدور الحاسم الذي تضطلع به الحكومة في التعامل مع إحلال السلام والأمن. وشمل ذلك مكافحة الإرهاب، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة، وتيسير تقديم الإغاثة الإنسانية. وكان الدور الذي اضطلع به السودان في تحقيق تقدم كبير في عملية السلام في جنوب السودان دورا هائلا. كما ظل مستمرا تعاون الحكومة مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان وفريق الخبراء المعني بالسودان التابع للجنة، وأيضا مع منظومة الأمم المتحدة ككل.

إن الحاجة إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة السودان ماسةٌ. ف الأساس المنطقي الرئيسي لفرض حظر الأسلحة لم يعُد قائما وحكومة السودان بحاجة إلى تأمين حدوده ومراقبتها على نحو أفضل. وتشكل الحدود التي يسهل اختراقها تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين. ويقتضي أمن الحدود انتشاراً عسكريا فعالاً، فضلا عن حرية حركة القوات والمعدات العسكرية. لقد حان الوقت لتزويد السودان بالوسائل الضرورية لحماية حدوده وصون أمنه.

السيد المنيخ (الكويت): بداية أتقدم بالتعازي لأشقائنا في جمهورية السودان الشقيق لوفاة رئيس السودان الأسبق المشير عبد الرحمن محمد سوار الذهب، سائلين المولى عز وجلّ أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته.

أتقدم بالشكر للممثل الخاص المشترك السيد جيريميا مامابولو على إحاطته الإعلامية القيمة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي إطار مناقشتنا اليوم سأتحدث حول أربعة مواضيع، ألا وهي الأوضاع الأمنية في دارفور، والنازحون واستراتيجية خروج العملية المختطلة، ثم تقييمها ومؤشراتها.

أولا، الأوضاع الأمنية. لقد اطلعنا على ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/912) من تأكيد تحسن الأوضاع الأمينة في معظم مناطق دارفور، وانخفاض الأعمال الإجرامية. الأمر الذي يُعد من دون شك إيجابياً ونتمنى البناء عليه للوصول إلى مرحلة الأمن والاستقرار الكامل في دارفور. ونؤكد هنا على ضرورة دعم جهود حكومة السودان في بسط سيادتها على أراضيها، بما في ذلك الاضطلاع بمسؤولياتها الأولية في حماية المدنيين، مرحبين بما أبداه مجلسنا هذا من وحدة في تبني القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، الذي سار في وتيرة متواصلة لتخفيض المكون العسكري للعملية المختلطة. تأكيداً للاستقرار المتواصل في دارفور وعلى تراجع الحاجة إلى القوات الأممية العسكرية هناك.

ثانيا، النازحون. لقد كان للأعمال القتالية ضد الفصائل المتمردة في جبل مرة أثر على نزوح بعض سكان دارفور من مناطقهم، مثلما كان للأمطار والسيول أثر في ذلك حسب ما ورد في تقرير الأمين العام. ولذلك فمن المهم أن ننتبه لأمرين هامين عند الحديث عن النزوح وأعداد النازحين. فالنزوح لا يرجع في مجمله للأسباب الجذرية للنزاع. وأن دارفور تشهد عودة النازحين مثلما تشهد كذلك نزوحاً جديداً. وأن النتيجة الإجمالية مقارنة بالعام الماضي وما سبقه تبين انخفاضاً متواصلاً في أعداد النازحين. كما أن النازحين قد أبدوا حسب التقرير قلقهم إزاء عدة أمور، بما فيها تواجد عناصر مسلحة داخل المخيمات. الأمر الذي يزيد من أهمية حملة جمع السلاح في السودان.

ثالثا، استراتيجية الخروج. لقد كان للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) الأثر الكبير في تشجيع حكومة السودان على مزيد من التعاون من أجل تحقيق استراتيجية خروج العملية المختلطة قبل نهاية عام ٢٠٢٠. وقد رحبت جامعة الدول العربية بالقرار وبجهود السودان تجاه تنفيذ أهدافه خلال انعقاد المجلس الوزاري العربي في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. كما اطلعنا على تقرير الأمين العام الذي تضمن مؤشرات مقترحة ملحقة بالتقرير، أتت في شكل يتماشى مع وثيقة الدوحة للسلام. وإذ نؤكد على مركزية وثيقة الدوحة في العملية السياسية لدارفور، فإننا نذكر بأن اللجنة الدولية لمتابعة التنفيذ مستمرة في عملها نحو تطبيق وثيقة الدوحة.

رابعا، تقييم استراتيجية الخروج ومؤشراتها. فكما تطرقنا في جلسة مجلس الأمن بشأن العملية المختطلة في آذار/مارس (انظر S/PV.8202)، فإن ولاية العملية المختلطة وتقارير الأمين العام بشأنها تتعلق بإقليم دافور. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن مؤشرات تتعدى دارفور لتشمل شتى أنحاء السودان. كما أن المبعوث الخاص لوزير خارجية دولة قطر الشقيقة قد أكد خلال شهر يوليه/تموز الماضي، بعد انعقاد الاجتماع الثالث عشر للّجنة الدولية لمتابعة التنفيذ في الدوحة، وفي عضويتها أعضاء من مجلسنا هذا، أن ٨٥ في المائة من بنود وثيقة الدوحة قد أُنجزت. لذا، فمن الأجدر أن تأتي المؤشرات لتعالج البنود المتعلقة بالأجزاء غير المكتملة الإنجاز.

إن ما يحتاجه السودان الشقيق فعلاً هو دعم المانحين والإيفاء بتعهداتهم. وأشيد هنا بجهود الآلية المشتركة بين السودان وجامعة الدول العربية، المعنية بمتابعة وتنفيذ المشروعات العربية الإنمائية في دارفور. وإلى ضرورة عقد مؤتمر للمانحين من أجل دعم السودان في الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام.

وختاماً، لقد حان لمجلسنا أن يبدي مزيداً من الدعم للسودان الذي بات يدفع بالحلول السياسية لتحقيق السلام في الداخل وفي دول جواره. وأن يساند السودان من أجل تحقيق الأمن والاستقرار داخل أراضيه وفي جواره.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة منذ أن تولت دولة بوليفيا المتعددة القوميات رئاسة المجلس، أودّ أن أتقدم بتهنئة صادقة إليكم، سيدتي، على نشاطكم الدينامي وأهمية برنامج عمل المجلس على مدى شهر تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما الزيارة التي تمت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني وأن أشيد بالتقرير الشامل للأمين العام (S/2018/912) الذي عرضه علينا السيد جيريميا مامابولو، الممثل الخاص المشترك في دارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. فقد بيّنت إحاطته الإعلامية بوضوح تامّ الحالة الراهنة في منطقة دارفور.

والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو تسلطالضوء على تحسن نسبي في الحالة الأمنية العامة في دارفور، حيث لم تطرأ أي اشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو أمر تجدر الإشارة إليه. ومع ذلك، يساور حكومة جمهورية غينيا الاستوائية القلق إزاء الحالة الإنسانية التي لا تزال هشة في المنطقة. وبينما نشيد بالحكومة السودانية على تهيئة الظروف المواتية لاستمرار تحسن الحالة في دارفور، فإننا نحثها على مواصلة العمل في هذا الصدد، على غرار القرار الذي اتخذته بتمديد وقف إطلاق النار وقفاً أحادي الجانب إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، تقدم غينيا الاستوائية دعمها الكامل إلى الحكومة السودانية سعياً إلى التوصل إلى حل نهائي لإحلال سلام دائم في دارفور.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ترى جمهورية غينيا الاستوائية أنه ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي والبلدان المانحة، في المرحلة الراهنة، أن تقدم مزيداً من الدعم إلى

حكومة السودان والعملية المختلطة حتى يتسنى لهما معا معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، التي لا تزال تتسبب في أعمال عنف متفرقة ناجمة عن المنازعات على الأراضي، من قبيل الهجمات فيما بين الطوائف التي تقتضي بذل جهود الوساطة والمصالحة من أجل منع نشوب هذه النزاعات وإنهائها.

أما الجانب الآخر فهو الحاجة الملحة إلى دعم حكومة السودان في حملتها لجمع الأسلحة. والتنفيذ الكامل لذلك البرنامج أمر ضروري لتحسين الهدوء النسبي الذي يسود في دارفور، فضلا عن أهميته لاستعادة السلام النهائي في المنطقة، لا سيما وأن ذلك البرنامج الهام يُنفذ الآن أيضا في منطقة جبل مرة.

وتحث جمهورية غينيا الاستوائية حكومة السودان على أن تكفل، مثلما شهدنا فيما يتعلق بالحالة الأمنية، إدخال تحسينات أيضا على الحالة السياسية من خلال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور سعيا إلى التوصل لاتفاق للوقف الكامل لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، يجب توفير الدعم للعملية السياسية التي يضطلع بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

وتحقيقا لتلك الغاية ولإطلاع المجلس على الكيفية التي يمكنه بها تقديم الدعم للجهود الرامية إلى كسر الجمود في المفاوضات بين الحكومة والحركات المتمردة في دارفور فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام التي اُعتمدت في عام ٢٠١١، نرى أن من الضروري دعوة رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الرئيس السابق ثابو مبيكي، إلى تقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية. فقد كانت آخر إحاطة قدمها الرئيس مبيكي إلى المجلس في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أي قبل عامين تقريبا.

ويهنئ وفد بلدي بحرارة الحكومة السودانية والممثل الخاص المشترك مامابولو وجميع أفراد العملية المختلطة على العمل الجدير بالثناء الذي يضطلعون به. ونشجعهم على مواصلة ما يبذلونه من جهود للوساطة بين القبائل والحكومة من أجل تحسين حياة السكان في دارفور، حتى يتحول ما تشهده المنطقة في الوقت الراهن من سلام وهدوء نسبيين ومحفوفين بالمخاطر إلى سلام مستدام في جميع أنحاء منطقة دارفور.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا القوي للتوصية التي قدمها السيد مامابولو للمجلس بالنظر في اتخاذ إجراءات ضد الجماعات المتمردة والجماعات المسلحة المعاندة التي لا تُعمل العقل وترفض الجلوس إلى طاولة المفاوضات، عن طريق فرض جزاءات كما حدث في حالة الزعيم عبد الواحد.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشاطر الآخرين الإعراب عن تقديرنا العميق للممثل الخاص المشترك المعني بدارفور مامابولو على إحاطته الشاملة بشأن التقرير الفصلي عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/912).

ونشعر على غرار المتكلمين السابقين بالارتياح إزاء التحسن المستمر في الحالة الأمنية في دارفور، فضلا عن الانخفاض الإجمالي في الاشتباكات القبلية والأنشطة الإجرامية والحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أسهمت الحملة الجارية لجمع السلاح ونشر قوات الأمن الحكومية في تحسين الظروف الأمنية وتوطيد سلطة الحكومة في دارفور. وترحب كازاخستان بالتزام الخرطوم بتعزيز الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وبرفع اسم القوات الحكومية من مرفق التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. ونرى أن الخرطوم قد برهنت على رغبتها السياسية في التصدي على نحو مستدام للتحديات التي تواجه المنطقة. ولذلك، فإننا نؤيد ضرورة استعراض نظام الجزاءات أيضا.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم كفاية التقدم المحرز في عملية السلام. ويشدد وفد بلدي على ضرورة التوصل لاتفاق دائم لوقف إطلاق النار من أجل تهيئة بيئة تفضي

إلى استئناف محادثات السلام وتنشيط تطبيق الأحكام المعلقة من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وندعو جميع الأطراف في دارفور إلى المشاركة الجدية في عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من الممثل الخاص المشترك مامابولو.

وهناك مسألة أخرى تثير القلق، وهي استمرار الاشتباكات في منطقة جبل مرة وما لها من آثار سلبية على الحالة الإنسانية في دارفور. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير ملائمة لزيادة الضغط على أولئك الذين يرفضون وقف الأعمال العدائية ويواصلون إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم.

وتشمل المجالات الأخرى التي ينبغي الاهتمام بها انعدام الأمن الغذائي في دارفور وارتفاع عدد المشردين داخليا في ظل نقص فرص الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى تحول نوعي في النهج الذي نتبعه عن طريق الانتقال إلى جهود بناء السلام. وينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية في المناطق النائية وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا من خلال تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لدارفور للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ الذي أعدته العملية المختلطة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وإذا أردنا لهذه الإجراءات أن تؤتي ثمارها، فلا بد من تحسين التنسيق بين جميع كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن تقديم المزيد من الدعم المالي المستدام إلى حكومة السودان من منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة.

وفي المقابل، يجب أن تواصل الحكومة التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبذل المزيد من الجهود من جانبها لتحسين فعالية إدارة الأراضي وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وضمان حق العودة واسترداد الممتلكات، فضلا عن زيادة وجود الشرطة وسيادة القانون. وكلها أمور بالغة الأهمية أيضا. ولا شك أن إشراك المرأة بشكل حقيقي في عملية صنع القرار وتوفير التعليم للأطفال وفرص العمل للشباب أمور هامة أيضا لتحقيق الاستقرار الدائم.

وفيما يتعلق بتنفيذ إعادة تشكيل العملية المختلطة، نرحب بوضع الصيغة النهائية للمفهوم الجديد للبعثة سعيا إلى تجنب حدوث أي انتكاسات والاستعداد لخروج البعثة في عام ٢٠٢٠. ولذلك، فإننا نتطلع إلى وضع خطة متكاملة لتنفيذ إعادة التشكيل المتوخاة. ونؤكد مرة أخرى أن نجاح ذلك المفهوم يتطلب المزيد من الاستثمار من جانب منظومة الأمم المتحدة، مع كفالة وحدة أداء الأمم المتحدة بهذا الخصوص. ولذلك، فإننا ننوه بأهمية وضع استراتيجية لتعبئة الموارد تضمن توفير دعم مالي طويل الأجل للحفاظ على السلام في دارفور.

وأخيرا، نود أن نشكر الممثل الخاص المشترك مامابولو وموظفي العملية المختلطة والمبعوث الخاص هايسوم وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى وغيرهم على جهودهم الدؤوبة الرامية لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تود كوت ديفوار أن تتوجه بالشكر إلى الرئاسة البوليفية على تنظيم هذه الإحاطة لمجلس الأمن لاستعراض تقرير الأمين العام (S/2018/912) عن تطورات الحالة في دارفور وتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونشكر أيضا السيد جيريمايا مامابولو، الممثل الخاص المشترك المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة، على إحاطته القيمة.

يود وفد بلدي، بعد إطلاعه على التقرير، أن يبدي بعض الملاحظات بشأن الحالة السياسية والأمنية وبعض المسائل الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن البيئة العملياتية للعملية المختلطة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية، يثني وفد بلدي على الاستقرار التدريجي في منطقة دارفور. ومع ذلك، لا نزال نشعر

بالقلق إزاء حالة الجمود التي تواجه تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي تشكل حجر الأساس لعملية السلام. وكوت ديفوار مقتنعة بأنه لا يوجد بديل عن التسوية السياسية للأزمة في دارفور. ولذلك، نعرب عن تأييدنا الراسخ للعملية السياسية الرامية إلى حل الأزمة الراهنة. وندعو جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحركات غير الموقّعة، إلى المثابرة على الحوار البنّاء من أجل تحقيق السلام النهائي الذي ما برح سكان دارفور يتطلعون إليه لسنوات عديدة. كما يدعو بلدي السلطات السودانية إلى العمل من أجل وضع قواعد بتوافق الآراء، تكفل شفافية ومصداقية الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

وعلى الصعيد الأمني، يشيد وفد بلدي بالجهود التي تبذلها السلطات السودانية لخفض مستوى العنف وكفالة الأمن في دارفور. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات المتفرقة في منطقة جبل مرة والنزاعات القبلية وتصاعد التوترات بين الرعاة والمزارعين، فضلا عن الهجمات التي تشنها الميليشيات ضد المدنيين. ولذلك، ندعو الأطراف المتحاربة إلى وقف الأعمال العدائية فورا.

يدعو وفد بلدي الشركاء الإنمائيين إلى تقديم دعم متعدد الجوانب للسلطات السودانية في خضم سعيها إلى إيجاد حلول للأسباب الجذرية للنزاع.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، يلاحظ وفد بلدي نع القلق استمرار انعدام الأمن الغذائي، الذي تفاقم جراء الأزمة الاقتصادية والمخاطر المناخية، وكذلك المصادمات العنيفة التي أدت إلى تدمير المنازل والهجرة الجماعية للسكان المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن مناخ انعدام الأمن والأمطار الغزيرة في بعض مناطق جبل مرة جعل من الصعب الوصول إلى المناطق التي توجد فيها احتياجات إنسانية كبيرة. ويشعر وفد بلدي أيضا بالقلق من الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي في دارفور. وتدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتوفير الاستجابات المناسبة للحالة الإنسانية المتدهورة وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يطلب بلدي منح وكالات الأمم المتحدة إمكانية الوصول الكامل إلى جميع الأجزاء المتضررة من النزاع في دارفور. كما ندعو أصحاب المصلحة إلى العمل، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، لتقديم المساعدة المناسبة للسكان المنكوبين.

ويشجع بلدي الحكومة السودانية، بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة، على تهيئة الظروف لعودة المشردين واللاجئين بأمان وكرامة وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. وتحقيقا لهذه الغاية، تحض كوت ديفوار المجتمع الدولي على دعم السلطات السودانية من خلال تقديم مساهمة كبيرة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية للسودان في عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالبيئة التشغيلية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تهنئ كوت ديفوار العملية المختلطة على العمل الذي قامت به في ظروف صعبة في كثير من الأحيان، تتسم بزيادة أعمال العنف ضد أفرادها. إن وجود البعثة في دارفور ضروري لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وكذلك لبناء السلام وتحقيق التنمية في السودان. لذلك، من الضروري أن تتمكن العملية المختلطة من العمل في بيئة مناسبة.

في الختام، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة لإنشاء مؤسسات قوية قادرة على التغلب على التحديات المتعلقة بإرساء سيادة القانون والعدالة والأمن في دارفور.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر الرئاسة البوليفية على عقد هذه الجلسة والسيد جيرميا مامابولو، الممثل الخاص المشترك لدارفور ورئيس العملية المختلطة

للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على إحاطته الإعلامية الهامة.

تقدر بيرو التحسن الأخير في الأمن في دارفور وتأمل أن يتسنى توسيعه ليشمل جميع أنحاء الإقليم، بما في ذلك منطقة جبل مرة، حيث لا تزال الاشتباكات مستمرة بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان – تيار عبد الواحد. ونؤكد أيضا على الحاجة إلى وضع حد للصراعات القبلية والاشتباكات على الأراضي والموارد الطبيعية، مما يثبط عزم المشردين داخليا على العودة إلى مناطقهم الأصلية.

ونعيد التأكيد على أن الاتفاق السياسي وحده هو الذي سيتيح إقامة سلام مستدام، وفي هذا الصدد، نأسف لحقيقة أنه على الرغم من المفاوضات الجارية وجهود فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق مع الجماعات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ونرى أنه من الضروري أن يتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تدابير صارمة ضد الجماعات التي لا تنضم إلى عملية السلام بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، على النحو المنصوص عليه في بيانه المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر. وينبغي أن ينظر المجلس في هذا الموضوع أيضا، كما أشار السيد مامابولو.

ونحن على ثقة بأن الولاية الجديدة للعملية المختلطة والتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، سيتيحان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل أكثر فعالية، من بين عوامل أخرى مهمة، مما يسهم في تطوير البيئة المؤسسية اللازمة لتسوية المنازعات الخاصة بملكية الأراضي بطريقة سلمية.

ونسلط الضوء على الحاجة إلى إسهام مجتمع المانحين خلال الفترة الانتقالية في المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام. ويتطلب ذلك أيضا تعزيز القدرة المؤسسية على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وكفالة سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم الإبلاغ عنها في دارفور، والتي تكون النساء والأطفال والمشردين معرضين لها بشكل خاص. ويجب أن نكرر إدانتنا لأي شكل من أشكال العنف الجنسي بالإعراب عن قلقنا وتعاطفنا العميق حيال الانتهاكات التي تعرض لها ٨٠ قاصرا خلال الأشهر الأخيرة، والتأكيد على أن الرعاية الطبية والنفسية يجب أن تشكل أولوية.

ونؤكد على أهمية إطار التعاون مع الأمم المتحدة الذي أعلنته الحكومة لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية الحكم الصادر مؤخراً على عضو في القوات المسلحة السودانية بالسجن لمدة ٢٠ سنة لاغتصاب قاصر. ونبرز أيضا التقدم الذي أحرزته الحكومة في منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، فإننا نقر بتحسن الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وعلى وجه الخصوص قرار الحكومة السماح بتقديم المساعدات في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

قبل أن أختتم، نود أن نعرب عن دعمنا للمعايير والمؤشرات التي اقترحها الأمين العام لخروج العملية المختلطة، ونؤكد على ضرورة مواصلة دعم دارفور خلال الفترة الإنتقالية. سوف تتطلب البعثة الأموال والأفراد من أجل بناء سلام مستدام. ونعتقد أنه ينبغي لانخفاض تكاليف حفظ السلام إتاحة زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لجذب المانحين المحتملين، فضلا عن إنشاء مجموعة من أصدقاء المرحلة الانتقالية.

كما نعرب عن تأييدنا للتوصية بأن يتضمن الاستعراض الاستراتيجي المشترك للعملية المختلطة الذي سيقدم في أيار/مايو ٢٠١٩ أيضًا تقييمًا لتطبيق مؤشرات التقدم التي ذكرتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

نشكر الممثل الخاص المشترك السيد جيريمايا مامابولو على إحاطته الإعلامية، ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي يقوم به مع العملية المختلطة.

أولا، نرحب بالإفادة عن استمرار الاستقرار في دارفور، وحقيقة استمرار تحسن الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن انخفاض عدد الاشتباكات فيما بين القبائل. ولذلك، فإننا نثني على الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة السودان لتحقيق هذه الغاية. ونسلط الضوء على القرار الذي اتخذته الحكومة والجماعات المسلحة، بما في ذلك التي يقودها عبد الواحد، بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد في مناطق العمليات حتى نهاية هذا العام، ونأمل أن يشكل ذلك خطوة مهمة في اتجاه التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وبالمثل، نعتقد أن هذا السيناريو يتيح لنا التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتحرك نحو بناء سلام مستدام. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى تعزيز سيادة القانون في دارفور، وتعزيز القدرة المؤسسية وسيادة القانون، وتأمين التمويل للأنشطة التي تسهم في تحقيق الإنتعاش والتنمية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالمعايير المقترحة، فإننا نؤكد على الطريقة التي عملت بها الأمانة العامة بشأنها. ومن المهم الاتفاق مع الحكومة على مراعاة أحكام القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) فيما يتعلق بخروج العملية المختلطة بحلول عام ٢٠٢٠. ويوافق بلدي على أنه يجب أن نلتزم بمعايير معينة لخروج البعثة، لكن يجب أن يكون لهذه المعايير مواعيد نهائية واقعية. كما نؤكد أنه من الضروري توفير تمويل كاف لدعم جهود الحكومة، ولذلك، ندعو إلى التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، نرحب ببيان مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر، الذي أعلن فيه قراره النظر في اتخاذ تدابير ضد أولئك الذين يعرقلون المفاوضات ودعا تلك الجهات إلى الانضمام إلى عملية السلام بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، على أبعد تقدير. ونشجع مجلس الأمن على تأييد البيان واتخاذ قرارات مماثلة.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة وأعضاء فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة لتعزيز تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ونشدد أيضا على الحاجة إلى مضاعفة الجهود لحل الخلافات المتبقية بشأن وثيقة الدوحة للسلام. وندعو الحركات غير الموقعة إلى المشاركة البناءة في الحوار مع الحكومة بغية تحقيق الوقف النهائي للأعمال العدائية.

ونشدد على أن الحل الوحيد الممكن للحالة في دارفور يتمثل في عملية سياسية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما النزاعات على الموارد الطبيعية وملكية الأراضي. ونرحب بعمل برامج وكيانات الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز بشأن المسائل المتعلقة بملكية الأراضي، إذ أنها تشكل عاملا رئيسيا لحل المنازعات فيما بين النازحين وتمكينهم من العودة الآمنة والكريمة والطوعية إلى مواطنهم الأصلية.

وتظل الحالة الإنسانية تشكل أحد التحديات الهامة. وتشكل الظروف المعيشية التي يواجهها النازحون مصدر قلق كبير. ولذلك، يجب علينا أن نكفل إمكانية الوصول من دون عوائق للعملية المختلطة وللعاملين في المجال الإنساني من أجل تلبية الاحتياجات المحلية. وتشكل الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، أمر بالغ الأهمية لضمان العودة الآمنة للنازحين ولكفالة عمليات آمنة للبعثة.

وفي الختام، نؤكد من جديد على الحاجة إلى إنشاء آليات تمويل لمنع عودة النزاع. وسيكون دعم وتعاون المجتمع الدولي أمرا أساسيا لتعزيز تنمية مستدامة في دارفور، وبناء قدرات الفريق القطري للأمم المتحدة، وكفالة انسحاب ناجح للعملية المختلطة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أشكركم، السيدة الرئيسة، وأود أولا أن أترحم على روح فقيد وطننا، رئيس جمهورية السودان الأسبق، المغفور له المشير عبد الرحمن محمد سوار الذهب، الذي لبى نداء ربه في يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأرجو أن أتقدم لكم بالشكر أيضاً، ولكل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على هذا التقرير المعروض باسميهما على مجلس الأمن (S/2018/530). وأشكر أخي سعادة السفير مامابولو، الممثل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على بيانه عبر الفيديو وعلى جهده الدائب الذي لم يتوقف. كما أشكر كل الأعضاء الذي تكلموا في هذه الجلسة وسوف نأخذ ملاحظاتهم جميعا – حتما – في اعتبارنا.

شهدت الأوضاع في دارفور منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، في يوليو الماضي، استقراراً كبيراً شهد له التقرير المعروض أمامكم (S/2018/912). فقد عملت الحكومة السودانية بكل أجهزتها على تأكيد حقيقة الأمن والاستقرار واستدامتهما تزامناً مع الاستمرار في تخفيض قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإعادة تشكيلها، وذلك عبر نشر أعداد إضافية من قوات الشرطة والأجهزة الأمنية السودانية الأخرى، وتعزيز الوجود العدلي عبر تأسيس عدد إضافي من النيابات في المحليات والولايات والوحدات الإدارية بولايات دارفور، بلغ عددها ١٣ نيابة. كما قامت أيضا بإنشاء نيابات في زالنجي وأمري صالح وقولو. هذا، بالإضافة إلى إنشاء نيابات متخصصة للأسرة والطفل والأموال العامة وحماية المستهلك ومكافحة الإرهاب وجرائم المعلوماتية ومكافحة المخدرات. كل ذلك في دارفور، وهو الأمر الذي حقق تعزيزا مشهودا للأمن والطمأنينة لدى مواطني دارفور، ليستجيب إنشاء هذا العدد من النيابات وزيادتها بطريقة واضحة وحاسمة للحاجة إلى تعزيز الوجود العدلي والشرطي ولمطلوبات سيادة حكم القانون. ونرجو أن يأخذ مجلس الأمن وأعضاؤه علماً بهذه الإجراءات الإيجابية.

وقد نظر مكتب مدعي عام جرائم دارفور، لمنع الإفلات من العقاب، في ١٨٤ بلاغا في الفترة من الأول من كانون الثاني/يناير وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أحيلت منها ١٠٢ بلاغ للمحكمة وتم الفصل في عدد كبير منها، بينما يجري العمل في المتبقي. وقد أسهم كل هذا الجهد في زيادة معدلات العودة الطوعية مباشرة، وقد بلغت أعداد النازحين العائدين إلى قراهم الأصلية خلال الفترة الماضية ما يزيد على ٣٨٥ ٠٠٠ عائد، وتتواصل مجهودات الحكومة وشركاء السلام في تهيئة الظروف للعودة الطوعية.

لقد حزم مجلس الأمن حزم أمره بشأن دارفور في قراريه المتتابعين ٢٣٦٣ (٢٠١٧) في حزيران/يونيو ٢٠١٧ و ٢٤٢٩ (٢٠١٨) في تموز/يوليو ٢٠١٨ بأن الأحوال قد عادت إلى طبيعتها. كما أنه قد قرر الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام وان يعهد بالأمر في هذه المرحلة الانتقالية التي بدأت العام السابق إلى الجهات الثلاث التالية: الجهة الأولي هي حكومة السودان، والجهة الثانية هي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لاستكمال العملية الإدارية واللوجستية المتعلقة بالخروج، والجهة الثالثة هي فريق الأمم المتحدة القطري، بصفة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة. وقد ترجم مجلس الأمن عمليا، للوصول لهذين القرارين، الشرط المرجعي الأساسي، الوارد في قرار إنشاء العملية المختلطة نفسها، وهو أن يتطور الوضع في دارفور بدرجة كبيرة، كما جاء في الفقرة العاملة الرابعة والعشرين من قرار المجلس تحت الفصل السابع ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

وتذكرون أن إدارة عمليات حفظ السلام قررت، حتي تاريخ إجازة القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، في حزيران/يونيو ٢٠١٧، أن تُخضع الشروط المرجعية، التي كانت تبرزها باستمرار وتودعها في

تقارير الأمين العام لمعايرة (التحسن الكبير)، وهذا هو النهج الصحيح الذي أدي إلى اتخاذ القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) ثم دعمه بالقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) هذا العام. ولذلك فإننا ندعو إلى أنه يجب علينا أن نتبع نفس النهج في مرحلة ما بعد ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢٠، بعدم إخضاع تنفيذ استراتيجية الخروج لتفاصيل الشروط المرجعية ولكن إخضاع الشروط المرجعية لمعيار (التحسن الكبير).

ويتوجب علينا هنا، أن نتقدم بالشكر لكل دولة في هذا المجلس على تجاوبها مع ما طرحناه في هذا الصدد في ورقتنا التي عممناها عليهم جميعاً قبل نحو أسبوعين. كما نشكر للسيد وكيل الأمين العام السيد لاكروا كرمه وسعة صدره، إذ أتاح لنا الفرصة تلو الأخرى في بعثة السودان لنبسط له وجهة نظرنا باستمرار.

ويهمنا أن نشير إلى مداخلات وإفادات السيد وزير الخارجية السوداني، ورئيس وفد السودان للدورة الحالية للجمعية العامة في لقاءاته بالسيد الأمين العام وبالسادة وكلاء الأمين العام وفي الفعالية رفيعة المستوى في ٢٨ أيلول/سبتمبر،

بأن المهم هو عملية بناء السلام الجارية، التي يتقاسم أعباء الانتقال إلى السلام الكامل والنهائي فيها الأطراف الثلاثة التي ذكرناها. ويهمنا أن نؤكد أن السودان سيستمر في مبادراته التي أشاد بها مجلس الأمن في قراراته المتعاقبة منذ عام ٢٠١٤، والتي أشاد بها مجلس حقوق الإنسان في قراره الأخير عن السودان في شهر أيلول/سبتمبر المنصرم.

لعلكم أيضاً تتفقون معنا أن تقرير السيد الأمين العام الأخير عن البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعن العملية السلمية في دارفور، قد بني في المقام الأول على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتنفيذها وتطبيقها لقياس تقدم الوضع في دارفور. هذا ما ندعمه بقوة وهذا ما كنا نكرره أمام مجلسكم الموقر خاصة في الفترة التي يمكن أن نقول أنها اتسمت بعدم الوضوح حول هذا الجانب.

وطالما أننا قد تواضعنا على أهمية ومركزية وثيقة الدوحة، فإننا ندعو السيد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى إيلاء نفس القدر من الأهمية للجنة الدولية لمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة المشكّلة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول المجاورة للسودان والدول المانحة وشركاء السلام، إلى جانب دولة قطر والأطراف الموقِّعة على الوثيقة، وأن تكون تقارير هذه اللجنة منذ إنشائها في عام ٢٠١١ مرجعا له ولإدارة عمليات حفظ السلام في تقاريرهم لمجلس الأمن وللسيد الأمين العام للأمم المتحدة.

وسوف نعمل في الفترة القادمة على التشاور مع أعضاء المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة والسيد وكيل الأمين العام في تقديم مقترحات محددة لتفعيل مرجعية وثيقة الدوحة وآلياتها

إن التقدم الكبير الذي حققته الأوضاع الأمنية والإنسانية في جميع ولايات دارفور بصورة متواصلة منذ عام ٢٠١٥ جعل من المهم أن تتجه الحكومة السودانية مسنودة بدعم المجتمع الدولي لنقل دارفور من مرحلة النزاع إلى آفاق البناء والتعمير وتحقيق النهضة التنموية المطلوبة لتثبيت الاستقرار. ولهذا شاركت الحكومة السودانية بفاعلية في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور. ونعبر هنا عن تطلعنا لتنفيذ التوصية التي خرج بها هذا الاجتماع وهي عقد مؤتمر لتعهدات المانحين ليساهم في تمويل عملية الانتقال ويدعم مشاريع التنمية التي هي الأساس الذي يجب أن نعوِّل عليه في مسار استدامة السلام والاستقرار في دارفور.

وندعم ونؤيد هنا ما جاء في بيانات الممثل الدائم لإثيوبيا وممثل الكويت وغيرهما بأن سد الفجوات في دارفور يتم بإيلاء الاعتبار الضروري للوفاء بالتعهدات.

نقطة هامة أشار إليها أعضاء المجلس عن تجاهل المتمرد عبد الواحد لكافة قرارات مجلسكم. هذا التجاهل وعدم انصياعه لها ولكافة مواقف أعضاء المجلس، لا يمكن وصفه إلا بأنه إساءة للشرعية الدولية التي يمثلها مجلسكم الموقر. إن كل ما يتمتع به عبد الواحد هو عدم زجره بحزم وعدم حظره من مجلسكم الموقر، وإلا فإنه وشقيقه الذي قتل بدم بارد خمسة من قوات حركة التمرد قبل أيام، لا يمثلان أي وزن حقيقي وأي نفوذ. نؤيد هنا أيضا ما جاء في بيان السيد مامابولو، الممثل المشترك، وبيانات إثيوبيا وغينيا الاستوائية والكويت وكازاخستان. ولا ننسى أيضا أن هذا الضغط هو لشخص يسيطر على جيوب صغيرة في جبل مرة يختبئ فيها، وهو جزء صغير لا يمثل أكثر من خُمس مساحة جبل مرة، التي تشكّل كلها نحو خمسة إلى ستة في المائة فقط من المساحة الكلية لدارفور.

ختاماً فإن رفاهية أبناء السودان وأمنهم وسلامتهم لم يغِب أبداً عن دائرة اهتمام حكومة السودان باعتبار ذلك واجباً مقدساً. ويتكامل هذا الواجب مع واجب السعي والمبادرة الذى تباشره حكومة السودان اليوم لإرساء أسس سلام إقليمي مستدام ومتجذر يبدأ بدول الجوار. هذا هو عين ما تعمل به وله حكومة السودان حالياً وهو ما تشهدون به من واقع مداخلاتكم وتشاهدونه ولن نألو جهداً في ذلك .

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.